رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: يدعم الإنتاج الوطني ويخفض تكاليفه

الرئيس الأسد يصدر قانوناً بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية

هناء غانم

دعماً للصناعة الوطنية وإعادة دوران عجلة الإنتاج الصناعي أصدر الرئيس بشار الأسد قانوناً يقضي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي ١ بالمئة «واحد بالمئة» من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية الصادرة بالمرسوم رقم ٢٧٧ لعام ٢٠١٤ كما تعفى من الضرائب والرسوم الأخرى كافة المفروضة على الاستيراد.

ووفقاً للقانون تصدر مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية إجازات وموافقات الاستيراد اللازمة للمواد المذكورة في المادة رقم ١ من هذا القانون بما لا يتعارض مع آلية المنح المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

مع الإشارة إلى أنه تطبق أحكام هذا القانون مدة عام واحد اعتباراً من تاريخ نفاذه، وتصدر التعليمات التنفيذية الخاصة بهذا القانون بقرار من وزير المالية بتنسيق مع وزارة الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وحول أهمية القانون أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي أن القانون يدعم الإنتاج الوطني ويخفض تكاليفه.

وأضاف قائلاً: نتمنى ألا تشوهه تعليماته التنفيذية وتعتبر صناعات موجودة في البلد على أنها مدخلات إنتاج كما جرى سابقاً في تشويه المرسوم ١٧٢ لعام ٢٠١٧!

دعم جديد للصناعة الوطنية

بدوره أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أن إصدار القانون في هذه الفترة هو دعم جديد للصناعة الوطنية باعتباره يقضي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي ١ بالمئة من الرسوم الجمركية المحددة، منوهاً بأهمية المرسوم باعتباره جاء منسجماً مع الأهداف التي تسعى إليها الغرف الصناعية لدعم الصناعة الوطنية وإعادة دوران عجلة الإنتاج الأمر الذي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

إطلاق المشروع الأول بمجال الحوسبة السحابية

معاون وزير الاتصالات: ممانعة التغيير من الإدارات العليا وعقلية الأجهزة الرقابية من أكبر التحديات أمام التحول الرقمي

طلال ماضي

مع إطلاق المشروع الأول بمجال الحوسبة السحابية والتحضير لإطلاق تكنولوجيا جديدة تخدم أهداف إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في سورية يقفز إلى الأذهان السؤال البتيم: هل سننجح أم سنستسلم للتحديات الكبيرة التي تقف عائقاً أمام التحول من ممانعة التغيير من الإدارات العليا وعقلية الأجهزة الرقابية؟

معاون وزير الاتصالات والتقانة المهندسة فاديا سليمان أكدت في تصريح لـ«الوطن» أن من أكبر التحديات أمام تنفيذ الإستراتيجية هي ممانعة التغيير، فالأشخاص الذين يؤدون أعمالهم بطريقة تقليدية سيواجهون صعوبة بالتعامل مع التكنولوجيا، ولاسيما الإدارات العليا للجهات العامة التي لديها ممانعة التغيير وغير قادرة على مواكبة رقمنة الأعمال، إضافةً لدور الأجهزة الرقابية الذي يجب دراسته كي لا تكون جزءاً من ممانعة التغيير.

وأشارت سليمان إلى أن إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية تشكل أساس الانتقال من الوضع القائم في تقديم الخدمات الإلكترونية إلى رؤية وطنية بعيدة المدى قادرة على وضع وإدارة التوجهات في مجال الانتقال للتحول الرقمي الذي يواكب آخر التطورات العالمية في هذا المجال.

وأوضحت سليمان أن الإستراتيجية تتضمن مجموعة من البرامج الخاصة بالتحول الرقمي، وكل برنامج يتضمن مجموعة من المشاريع، ولإدارة ملف التحول الرقمي على مستوى الإطار العام الإستراتيجي تم اعتماد مبدأ للتحول الرقمي، منها قاعدة بيانات السجل الصحي والسجل الصناعي وقاعدة بيانات السجل الضريبي (الرقم الضريبي)، بالإضافة للبيانات الموجودة لدى الجهات العامة كالسجل المدني وسجل المركبات والسجل التجاري والاهتمام بتمركز حول المواطن في هذه الخدمات الإلكترونية.

وأشارت سليمان إلى أن الإستراتيجية تضمنت طريقة للحوكمة، وتم إحداث لجنة عليا للتحول الرقمي، ويتم العمل على تأسيس فريق استشاري لهذه اللجنة لدراسة تكامل المشاريع مع بعضها وإمكانية تمويلها، واقتراح خطة لهذا التمويل، والأهم من ذلك هو إزالة التداخلات بين المشاريع المقترحة من الوزارات، وهناك مديرية للتحول الرقمي في وزارة الاتصالات، وهي المديرية الأساسية التي تُعنى بمساعدة الجهات العامة على وضع وثائق مشاريع التحول الرقمي والالتزام بمعايير الجودة للخدمات الإلكترونية التي سيتم إطلاقها لاحقاً، إضافةً لإدارة بعض البنى التحتية المتعلقة بالتحول الرقمي، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وحول الخطة الإستراتيجية للتحول الرقمي أوضحت سليمان أنها تعنى تحديد موقعنا الحالي، والهدف الذي ننشد تحقيقه، والوسيلة التي سنحقق من خلالها الهدف، بحيث يتم وضع آلية للتوظيف السليم للموارد المالية القليلة في سورية، إضافة لتوظيف الموارد البشرية المتاحة بشكل صحيح.

وأشارت سليمان إلى أن الإستراتيجية طرحت ١٢ برنامجاً ثابتاً، وضمن هذه البرامج اقترحت مجموعة من المشاريع المتغيرة، أطلقنا اليوم المشروع الأول بمجال الحوسبة السحابية وبعد فترة يتم طرح تكنولوجيا جديدة من الضروري إدخالها لكونها تخدم أهداف الإستراتيجية، وأشارت سليمان إلى رصد الاعتماد المالي المطلوب وإعداد نماذج استمارات معيارية وتوزيعها على بعض الجهات المستهدفة والتي قامت بطلب اعتمادات لأهم المشاريع لديها، وتم اعتماد مشاريع المرحلة الأولى، وقامت اللجنة التوجيهية العليا للتحول الرقمي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدراج هذه المشاريع في موازنة الجهات العامة مع مجموعة من الشروط، وأهمها ألا يتم إجراء أي مناقلات على هذه الاستثمارات لضمان توظيفها الصحيح في مجال التحول الرقمي فقط.

إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية صُممت، وتم رصد الأموال اللازمة لها للتنفيذ، وحدد مسار عملها، لكن هل ستنفذ وفق الأدوات المعيارية المحددة وضمن الفترة الزمنية؟ سنتابع ونراقب وننتظر ونأمل.

٨٨ ألف طن إنتاج سورية من الرمان هذا الموسم ودرعا في المرتبة الأولى

الوطن

أكد رئيس قسم البستنة الشجرية في وزارة الزراعة المهندس علي الداحوري أن إنتاج محصول الرمان في سورية لهذا الموسم قد بلغ نحو ٨٧٧٣٧ طناً منها ٤٩٣٧٤ طناً مروياً و٩٣٦٣ طناً بعلاً، موزعة على ٢٩٠٠٠ طن في درعا تليها إدلب بإنتاج قدره ١٦٤٤٣ طناً، على حين يقدر إنتاج حلب بـ١٤٧٠٨ أطنان، واللاذقية ٨٨٣٣ طناً، وطرطوس ٧٤٣٦ طناً، وحمص ٣٨٩٤ طناً، وحماة ٢٧٢٥ طناً، ودير الزور ٢٦٢٥ طناً، وريف دمشق ١٣٠٩ أطنان، والغاب ٧٧٠ طناً، والقنيطرة ٦٠٠ طن، والسويداء ٣٩٤ طناً. وذكر الداحوري أن المساحة الإجمالية المزروعة بالرمان تبلغ نحو ٦٧٢٠ هكتاراً تتركز في حلب وإدلب، لافتاً إلى أن إنتاج العام الماضي بلغ نحو ٩٢٣٨٢ طناً.

ومن الجدير ذكره أن زراعة الرمان تنتشر في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط كما يزرع على نطاق تجاري في الدول العربية، ويعتبر من أشجار الفاكهة المهمة في سورية حيث تستخدم ثماره في الأكل وصناعة العصير ودبس الرمان وبعض الصناعات الغذائية الأخرى، ولثماره قيمة طبية عالية، فعصيره يعد مليناً ومدراً للبول ويساعد على إزالة الحصى.

وزير الزراعة: ننوي الاستفادة من التجربة الصربية في نظام المحميات الطبيعية

الوطن

قضايا عديدة ناقشها وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال لقائه سفير جمهورية صربيا في سورية رادوفان ستويانوفيتش أمس حيث بحث الجانبان إمكانية التعاون في المرحلة القادمة وتعزيز العلاقات الثنائية وخاصة ما يتعلق بالقطاع الزراعي.

الوزير قطنا أشار خلال الاجتماع إلى واقع الزراعة السورية والمراحل التي مرت بها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض من الإنتاج قبل الحرب، والتحديات والتخريب الممنهج الذي تعرضت له خلال الحرب، لافتاً إلى أن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات التي صمدت واستمرت بالإنتاج وحافظت على توفر المنتجات في الأسواق السورية. وأكد الوزير على متانة العلاقات مع الجانب الصربي وضرورة تطويرها لتشمل كل المجالات وخاصة الطبيعية لحماية المناطق الحراجية في سورية، وأنظمة التنبؤ بالجفاف والتغيرات المناخية والتكيف معها، وتطوير الثروة الحيوانية واستيراد الأعلاف والأسمدة من التجربة الصربية في نظام المحميات الطبيعية وغيرها من القضايا التي تساهم بالنهوض في القطاع الزراعي..

بدوره أعرب السفير الصربي عن استعداد بلاده للتعاون مع سورية وتطوير العلاقات التجارية والزراعية بما يخدم مصلحة البلدين. ومن الجدير ذكره أن السفير الصربي قام بزيارة صالة بيع منتجات الأسر الريفية التي افتتحتها وزارة الزراعة مؤخراً بالقرب من بناء الوزارة واطلع على المنتجات المعروضة وأنواعها للاطلاع عن كثب على المنتجات السورية لإقامة مشاريع مشتركة بين البلدين خاصة أن صربيا تعتبر إحدى أهم الدول في جنوب شرق أوروبا، وهي دولة غير ساحلية تتوفر فيها الظروف الطبيعية الملائمة للإنتاج الزراعي المتنوع، حيث بلغت قيمة صادراتها الغذائية والزراعية في عام ٢٠١٣ نحو ٢,٣ مليار دولار، وتشكل الصادرات الزراعية خمس مبيعات صربيا في السوق العالمية وهي أحد أكبر مزودي الفاكهة المجمدة للاتحاد الأوروبي، و٧٠ بالمئة من الإنتاج الزراعي هو من حقول المحاصيل و٣٠٪ من إنتاج الثروة الحيوانية، وهي ثاني أكبر منتج للخوخ في العالم بعد الصين، وتحتل المرتبة ٣٢ عالمياً في إنتاج الذرة بحوالي ٦,٤ مليون طن سنوياً، والمرتبة ٣٥ عالمياً في إنتاج القمح بحوالي مليوني طن سنوياً، إضافة لمنتجات أخرى مثل عباد الشمس والشوندر السكري وفول الصويا والبطاطا والتفاح ولحوم الأبقار والدواجن والألبان، وتغطي الغابات نسبة ٢٩٪ من أراضيها، وهي موطن لحوالي ٣٨٠ نوعاً من الطيور، وفيها ٣٧٧ محمية طبيعية.

تجار دمشق ومزارعوها يناقشون عقبات التصدير وإمكانية الشراكة بخط التوضيب في عدرا

رامز محفوظ

استقبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق في غرفة تجارة دمشق رئيس وأعضاء مكتب غرفة زراعة دمشق، وأكد الجانبان أهمية الغرف التجارية والزراعية في الفترة القادمة وأهمية التعاون فيما بينها، كما تم التأكيد على أهمية الزراعة وربطها بالتصدير والعمل التجاري، وأبدوا رغبتهما بالتعاون في كل المجالات في سبيل حل المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي. وتم خلال اللقاء الحديث حول شهادات المنشأ التي تصدقها الغرفة، وطلبت غرفة الزراعة التأكد عند تصديق أي شهادة من أن المواد المصدرة على أي منتج زراعي، كما تم التطرق إلى مشاكل النقل التي تعترض عملية تصدير المواد الزراعية.

بدوره طلب أمين سر غرفة تجارة دمشق وسيم القطان تبادل المعلومات حول منتسبي الغرفتين وأي معلومات أخرى ليتم الاستناد إليها كقاعدة بيانات للعمل المشترك في الفترة القادمة، ونوه نائب رئيس غرفة تجارة دمشق محمد الخطاب إلى ضرورة استخدام النقل الجوي في شحن بعض المواد الزراعية كالحمضيات التي لا تحتمل النقل البري، كما طلب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق بأسكال الكاتب من غرفة الزراعة إرسال المعوقات التي تواجه التجارة بالنسبة للتصدير أو رفعها بمذكرة لإيجاد حلّ لها من الغرفة أو من الاتحاد.

وفي تصريح لـ «الوطن» بيّن نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الخطاب أن التعاون بين غرفتي الزراعة والتجارة مهم جداً خلال الفترة القادمة ومن المفترض أن يكون هناك تعاون بين الأطراف جميعها بالنسبة لأي عمل يخص هذه الأطراف فالتاجر اليوم بحاجة للتنسيق مع الزراعي والعكس صحيح كما أن التاجر كذلك بحاجة للتنسيق مع الصناعي كذلك والعكس صحيح، موضحاً أن المزارع لا يستطيع بيع منتجاته الزراعية بمفرده وهو بحاجة للتاجر من أجل تصريف منتجاته وهذا هو محور التعاون القادم بين غرفتي الزراعة والتجارة.

وبيّن الخطاب أنه تم الاتفاق خلال الاجتماع على التعاون مستقبلاً بين الطرفين بشكل أساسي، مبيناً أن أعضاء غرفة زراعة دمشق طرحوا موضوع الشراكة مع الغرفة بالنسبة للخط التوضيبي الموجود في منطقة عدرا والذي تشترك فيه غرفة الزراعة مع اتحاد الفلاحين حالياً وذلك في حال انسحاب اتحاد الفلاحين من هذه الشراكة وهذا الأمر تم طرحه ولم يتم الاتفاق عليه بعد.

وأوضح أن أعضاء غرفة زراعة دمشق أكدوا لنا خلال الاجتماع أن هناك صعوبات تواجه الزراعة بخصوص التصدير لكنهم لم يرسلوا أي مذكرة لغرفة التجارة تتضمن هذه الصعوبات. وبخصوص موضوع طرح استخدام النقل الجوي في شحن بعض المواد الزراعية بدلاً من النقل البري أوضح الخطاب أنه اقترح خلال الاجتماع أن يتم استخدام النقل الجوي بدلاً من البري بالنسبة لأصناف من الفاكهة مثل الجرنك والعوجا والكرز والعنب إضافة للملوخية والتي يتم شحنها إلى أوروبا، لافتاً إلى أن هذه الأنواع لا تحتمل النقل لمسافة طويلة تستغرق أياماً في البر إلى أوروبا وقد تتعرض للتلف، مبيناً أن هذه الأصناف مطلوبة من الجاليتين السورية والعربية في أوروبا وهذه الأنواع يتم تصديرها بكميات قليلة وليست كبيرة.

الجمارك تنهي جداول تنقلاتها بـ٥٥ ضابطاً و٢٢٠ رئيس مفرزة

١٢٠ شاحنة تعبر «نصيب» يومياً و٧٠ مليون ليرة غرامات قضية دراجات نارية دخلت مخالفة عبر نصيب

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب أن حركة التبادل التجاري والشاحنات في المعبر عادت إلى طبيعتها بعد أن تراجعت خلال اليومين الماضيين وأن حركة النقل والشحن جيدة مقدراً أن نحو ٨٠ شاحنة وبراداً معظمها محملة بالخضار والفواكه وبعض الصناعات خاصة الغذائية والبلاستيكية تعبر يومياً باتجاه الحدود الأردنية ليكمل معظمها طريقه عبر الأراضي الأردنية وصولاً لبعض دول الخليج بينما يدخل يومياً بحدود ٤٠ شاحنة من الأردن معظمها محملة بالمواد الآلية مثل الحبيبات البلاستيكية وغيرها، مؤكداً أنه يتم تقديم كل التسهيلات الممكنة في معبر نصيب أمام حركة التبادل التجاري.

على التوازي لتنفيذ مهام إدارة المعبر عبر التدقيق والتأكد من سلامة البضائع والبيانات الجمركية المرافقة لها وعن بعض المخالفات التي تم التعامل معها خلال الأيام الماضية بيّن أن معظمها يتصل بمخالفات الاستيراد تقريباً أو نوع البضاعة ومثلاً تم ضبط قضية إدخال قطع دراجات نارية مخالفة وتم التعامل معها وتنظيم قضية خاصة بها تجاوزت غراماتها المالية ٧٠ مليون ليرة، وبيّن أنه يتم العمل على تأمين كل احتياجات العمل الجمركي في المعبر وتقديم الخدمات المطلوبة عبر الإسراع في تأهيل بقية البنى التحتية والمباني وتجهيز الصالات والساحات وتأمين خدمات الاتصال والخدمات المصرفية وغيرها.

وكانت المديرية العامة للجمارك أنهت جداول تنقلاتها المتعلقة بالضباطيات الجمركية مع إصدارها جدولاً يشتمل على نقل نحو ٥٥ ضابطاً وجدولاً آخر يشتمل على نقل نحو ٢٢٠ رئيس مفرزة وهي استكمال لجدول تنقلات الخفراء والسائقين الذي صدر مؤخراً واشتمل على نقل نحو ٢٥٠٠ خفير وسائق.

وبيّن مصدر في الجمارك أنه تم التأكيد على العمل ضمن النطاقات الجمركية وتمت مراعاة الحاجة الفعلية للضابطات والمفارز بما يخدم مصلحة العمل ويعزز من تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسية ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول إلى الأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تنفرع عنهم، مؤكداً أن دوريات الجمارك تبتعد عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع فرق التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص وأنه كانت هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومصدرها ومدى سلامتها وبناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات إلى الأسواق المحلية، حيث يتم العمل في مختلف الأراضي السورية خاصة في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة عبر دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتغطية مختلف المناطق وضبط كل المعابر والمنافذ غير الشرعية.